مراعاة السبق عند النحويين

الكلمات المفتاحية : مراعاة ، السبق ، النحويون

أ.م.د.نصيف جاسم محمد الراوي
جامعة الأنبار –كلية التربية / القائم
naseef.jaseam@uoanbar.edu.iq

الملخص

تناول هذا البحث مسألة من مسائل النحو والتي لاقت اهتمام النحويين ، وهذه المسألة هي (مراعاة السبق) وقد تعرض لعدد من المسائل النحوية التي بنيت في الأحكام على السبق وهذه المسائل كالاتي :

أولا : التنازع في العمل

ثانيا : اجتماع الشرط والقسم

ثالثا : تقديم الحال على عاملها اذا كان ظرفا أو شبهه ،

رابعا :عامل النصب في المفعول معه

خامسا : تقديم معمول خبر (ما) الحجازية على اسمها وخبرها

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين أما بعد:

فقد تناول هذا البحث مسألة من مسائل النحو والتي لاقت اهتمام النحويين ونقاشهم ، وهذه المسألة هي (مراعاة السبق) إذ وجدت النحويين في كثير من الأبواب النحوية يعتمدون على هذه المسألة في بناء أحكامهم النحوية ،ويرجحون وجها على آخر بناء على كونه الأسبق ، وقد تعرض البحث لعدد من المسائل النحوية التي بنيت في الأحكام على السبق وهذه المسائل كالاتي :

أولا : التنازع في العمل ، وتناولت فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الأرجح في الإعمال

ثانيا : اجتماع الشرط والقسم ، وتناولت فيه جواب كل منهما واعتماد الأسبق في ذكر الجواب أو حذفه

ثالثا : تقديم الحال على عاملها اذا كان ظرفا أو شبهه ،

رابعا :عامل النصب في المفعول معه

خامسا : تقديم معمول خبر (ما) الحجازية على اسمها وخبرها

وختمت دراستي بعدد من النتائج التي توصل إليها البحث وبقائمة للمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في بحثي هذا

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين .

تمهيد

قبل البدء بموضوع البحث لابد لنا من التعريف بهذا المصطلح في اللغة والاصطلاح لتعريف القارئ بالمراد من هذا المصطلح النحوي وأهميته عند النحويين

أولا : السبق في اللغة

جاء في الصحاح ((سبق سابقته فسبقته سبقا. واستبقنا في العدو، أي تسابقنا وقد قيل في قوله تعالى: {ذَهَبْنا نَسْتَبِقُ}[١] أي نَنْتَضِلُ. ويقال: له سابِقَةٌ في هذا الأمر، إذا سَبَقَ الناسَ إليه. والسَبَقُ بالتحريك: الخَطَر الذي يوضَع بين أهلِ السِباقِ. وسِباقا البازي: قَيْداهُ من سير أو غيره))[٢]

وفي القاموس المحيط : سَبَقَهُ يَسْبِقُه ويَسْبُقُه: تَقَدَّمَهُ، و ﴿ فالسابِقاتِ سَبْقاً ﴾[٣] : الملائكةُ تَسْبِقُ الجِنَّ باسْتِماعِ الوَحْيِ ، والسُّبْقَةُ، بالضم: الخَطَرُ يُوضَعُ بينَ أهْلِ السِباقِ، ج: أسْباقٌ. وله سابقَةٌ في هذا الأمرِ، أي: سَبَقَ الناسَ إليه ، وهو سَبَّاقُ غاياتٍ: حائزٌ قَصَباتِ السَّبْقِ ، وهُما سِبْقانِ، بالكسرِ، أي: يَسْتَبِقانِ.وسَبَّقَتِ الشاةُ تَسْبيقاً: أَلْقَتْ ولَدَها لغَيْرِ تمامٍ[٤]

ثانيا : السبق في اصطلاح النحويين

لم يتعرض النحويون إلى تعريف السبق ، بل استعملوا المصطلح بدلالته اللغوية ولم يبتعدوا عنها ، ويمكننا أن نعرف السبق اصطلاحا بأنه المتقدم في كل شيء والأسبق ذكرا وورودا في التركيب النحوي .

وقد تناولت في هذا البحث عدداً من المسائل التي اعتمد عليها النحويون في توجيهاتهم النحوية على السبق وبناء الحكم النحوي على الأسبق ، وهذه المسائل كالاتي :

أولا : التنازع في العمل

التنازع أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى(٥).

فإذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق ، واختار الكوفيون الأول لسبقه، والبصريون الأخير لقربه(٦)

وفي قول الشاعر(٧):

إنَّى ضَمِنْتُ لمنْ أَتانِى ما جَنَى ... وأَبَى فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ

حذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه .

قال سيبويه (١٨٠ هـ) : ((تركَ أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخِر لعِلم المخاطَب أنَّ الأوّلَ قد دخل في ذلك. ولو تَحْمِل الكلامَ على الآخِرِ لقلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنّما كلامُهم: ضربتُ وضربَنى قومُك. وإذا قلت ضربَنيِ، لم يكنَ سبيلٌ للأوّلَ، لأنّك لا تقول ضربَنى ، وأنت تَجعْلُ المُضْمَر جميعاً، ولو أعملتَ الأوّلَ لقلتَ: مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ. وإنَّما قُبح هذا أَنَّهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا لم يَنْقُضْ معنًى))(٨)

أي أن قولك: " مررت ومرّ بي زيد " أجود؛ لأن " زيدا " أقرب إلى الفعل الثاني(٩)

وذكر المبرد (٢٨٥هـ) أنهمَ إِنَّمَا اخْتَارُوا إِعْمَال الآخر لِأَنَّهُ أقرب من الأول ، ومن ذلك أَن تَقول : خشنت بصدرك وَصدر زيد فتعمل الْبَاء لِأَنَّهَا أقرب

وَقد حملهمْ قرب الْعَامِل على أَن قَالَ بَعضهم هَذَا جُحر ضَب خرب ، وَإِنَّمَا الصّفة للجحر فَكيف بِمَا يَصح مَعْنَاهُ؟(١٠)

ويرى المبرد أن إعمال الأول جائز حسن فيقول: ((وَلَو أعملت الأول كَانَ جَائِزا حسنا))(١١)

وذهب الفراء(٢٠٧هـ) إلى أنه اذا اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، ولا إضمار، نحو: يحسن ويسيء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرا، نحو: ضربني وضربت زيدا هو ، وقد ضعف هذا الرأي النحويون .

يقول ابن يعيش(٦٤٣هـ) :((الفرّاء قد ذهب إلى انّك إذا قلت: قَامَ وقَعَدَ زيدٌ، فكِلا الفعلين عاملٌ في "زيد". وهو ضعيفٌ))[١٢]

وردّ عليه ابن عصفور (٦٦٩ هـ) كذلك بأن كل عامل يحدث إعرابا كما تقرر ، وعلى مذهب الفراء فالعاملان لم يحدثا إلا إعرابا واحدا ، وهذا كسر لما اطرد في كلام العرب من أنه لا بد لكل عامل من إحداث إعراب[١٣]

تقول على مذهب سيبويه: قاما وقعد أخواك، فتُثنّي الفعلَ الأولَ، لأنّ فيه ضميرًا. وتقول على مذهب الكِسائيّ(١٨٩ هـ) قام وقعد أخواك ، وتُوَحِّد الفعلَيْن جميعًا؛ الأولَ لأنّ فاعِلَه محذوفٌ عنده. والثاني لأنّه عمل في الظاهر بعده. وتقول على مذهب الفرّاء: قام وقعد أخواك ، فتوحّد الفعلَيْن جميعًا أيضًا، لخُلُوّهما من الضمير، لأنّهما جميعًا عَمِلاَ في هذا الاسم الظاهرِ ورَفَعَاه.

ويذهب أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) إلى أن هذا أقبح المذهبين ، أي أنّ إعمال قام وقعد في زيد أقبح من مذهب الكسائي في إبقاء أحد الفعلين بلا فاعل، والفراء رفعه بمجموعهما، فكل واحد منهما ليس له فاعل[١٤]

والمعتمد ما عليه البصريون ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في نحو: ربه رجلاً[١٥] وقد سمع أيضا من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: ضربوني وضربت قومك[١٦]

قال أبو حيان (٧٤٥ هـ) :((ويذهب بعض النحويين إلى أن المتنازعين إن كان في اللفظ ما يرجح أحدهما ، وذلك إذا كان الثاني معطوفًا بحرف الإضراب، نحو: ضربت بل أكرمت زيدًا- فيجب إعمال الثاني، وعكسه في لا، نحو: ضربت لا أكرمت زيدًا ؛لأنك لما أضربت عنه لم تعمله، وكيف تعمله وتترك الأصل المعتمد عليه. ومنه إذا كان العامل الثاني ملغي، والاعتماد على الأول، نحو: كان- أرى- زيد ذاهبًا، ونحوه))[١٧]

وإن لم يكن في اللفظ ما يرجح أحدهما، والمنازعة على فاعل الأول، فيتعين عند الفراء إعمال الأول أولاً في فاعله، فالبصريون يرجحون الثاني، والكوفيون الأول. وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض الترجيحين عنده[١٨]

وتحدث أبو حيان قائلا: ((قال بعض أصحابنا: وللفراء أن يقول: لم يخل الفعل من إسناد، والذي لا يصح كون الفعل غير مسند، فكما يسند للمبتدأ خبران، نحو: هذا حلو حامض، فكذلك يسند للفاعل فعلا، إلا أن هذه دعوى لا دليل عليها))[١٩]

وذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أن ما ذهب إليه الفراء غير مستبعد ، فإنه نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان، على مذهب سيبويه؛ فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعًا بالمعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يقتضيانه معًا[٢٠]

وإنما امتنع في مثل قام وقعد زيد أن يكون زيد مرفوعًا بهما لأنه لا يجتمع مؤثران على مؤثر واحد؛ لأنه يلزم بالضرورة أن يكون أحدهما لغوًا.

وكان لأبي حيان ردّاً على ابن مالك بقوله: ((أما قول المصنف إن ما ذهب إليه الفراء غير مستبعد، وزعمه أن ذلك نظير زيد وعمرو منطلقان ، على مذهب سيبويه فليس هو نظيره؛ لأنه فرق بين أن يجتمع مؤثران وليس كل واحد منهما جزء علة، وبين شيئين كل واحد منهما جزء علة، والعلة إنما تستقل بمجموعهما، فإنه لما ثنى الخبر فقيل منطلقان ، لم يصلح أن يقع خبرًا لكل واحد من زيد وعمرو، فلذلك اجتمعا على رفعه وكونهما معًا مخبرًا عنهما به، بخلاف قام وقعد زيد؛ لأنه يصح إسناد قام وحده وقعد وحده إلى زيد. وكذلك عكس مسألة: زيد وعمرو منطلقان، نحو: هذا زيد وعمرو، لما ثنى المبتدأ أخبر عنه بما يطابقه من اثنين، فارتفعا بالمبتدأ المثنى، وهما شيئان مفترقان، كما ارتفع الخبر المثنى بالمبتدأ وهما شيئان مفترقان))[٢١]

والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق، خلافًا للكوفيين وإعمال كل منهما مسموع من لسان العرب، والخلاف في الترجيح ، فرجح البصريون إعمال الثاني بوجوه:

أحدها: عدم توالي حروف الجر، نحو قولك: نبئت كما نبئت عن زيد بخبر، ولو أعمل الأول لقال: نبئت كما نبئت عنه به عن زيد بخير.

الثاني: عدم كثرة الضمائر، تقول: ضربت وشتمت وقتلت زيدًا، ولو أعمل الأول لقال: ضربت وشتمته وقتلته زيدًا.

الثالث: الفصل بين العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

الرابع: أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد، نحو: خشنت بصدره وصدر زيد، فضلوا الجر لقربه على النصب حملاً على عمل خشنت لبعده.

الخامس: أن في إعماله ضربًا من التعادل والاعتناء؛ لأنه قوبل التقديم للأول بالإعمال للثاني، ولو أعمل الأول لكان قد جمع له بين التعادلين والاعتناءين، فيكون ذلك إخلالاً بالثاني(٢٢)

السادس: قول ابن مالك: ومما يدل على ترجيح الأقرب إذا كان ثانيًا التزام إعماله إذا كان ثالثًا أو فوق ذلك بالاستقراء، ولا يوجد إعمال غيره، ومن أجازه فمستنده الرأي(٢٣) . وليس كما ذكر، ولا المستند الرأي، بل سمع إعمال غير الأقرب الثالث.

وقد رجح الكوفيون إعمال الأول واستدلوا على ذلك بوجوه عدّة :

أحدها: مراعاة السبق؛ ألا ترى إلى قولهم: ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط، آثروا مقتضى البط لسبقه، فأسقطوا التاء، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه ، فأثبتوها.

الثاني: إعمال السابق مخلص من تقديم مضمره على مفسره على مذهب أهل البصرة، نحو: ضربوني وضربت قومك، والمفسر مؤخر لفظاً ورتبة، ومن حذف الفاعل على مذهب الكسائي.

الثالث: قول ابن مالك: إن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط، فإن جواب السابق منهما مغن عن جواب الثاني، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيًا عن عمل الثاني .

وليس كما ذكر ابن مالك من أنه أجمع عليه، بل قد ذهب بعض الكوفيين إلى أنه قد يتقدم القسم، ويكون الجواب للشرط .

وسأتناول هذه المسألة في هذا البحث إن شاء الله تعالى عند الحديث عن اجتماع الشرط والقسم وأورد بعضهم هذا الترجيح على خلاف ما أورده ابن مالك، بقوله:((ومما يقوى به مذهبهم أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب لهما من جهة المعنى فالتأثير للمتقدم منهما. دليل ذلك القسم والشرط، إذا اجتمعا فإن

العرب تبني الجواب على المتقدم منهما، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب المتقدم عليه))[٢٤] .

وقد ردّ البصريون التوجيهات والترجيحات التي بنى عليها الكوفيون حجتهم

ففي مسألة العدد اعتبر فيها أيضًا القرب، واتفق مع القرب السبق، فلا أثر له، ولا يلزم من مراعاة سابق قريب مراعاة سابق بعيد[٢٥] .

ويذهب أبو حيان إلى أن الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل يقابله ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل، وهذا لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذه الباب خاصة وذلك لتداخل الجملتين باشتراكهما في المعمول؛ وما يؤدي إليه في بعض المسائل ووجد في كلامهم قليلاً أولى مما يؤدي إليه في كل المسائل ولم يوجد إلا في هذا الباب.[٢٦]

وأورد ابن مالك الرد على هذا الترجيح بأن قال: ((تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب نعم، كقول زهير[٢٧]:

نعم امرأ هرمٌ لم تعرُ نائبَةً ... إلا وكان لمرتاعٍ بها وزرا

وفي باب رب، كقول الآخر[٢٨]:

واه رأيت وشيكا صدع أعظمه ... وربّه عطبا أنقذت من عطبه))[٢٩]

وكذلك ما ورد عن بعض العرب في باب البدل: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، وفي باب الابتداء وأبواب نواسخه، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ ﴾[٣٠] ، و ﴿إِنَّهُ مَنْ يأت رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾[٣١] ، فلو لم يثبت بالسماع لجاز قياسا[٣٢]

ويرى أبو حيان أن ما ذكره ابن مالك من الإجماع في باب (نعم) ليس بصحيح، بل مذهب الكسائي والفراء أن المرفوع بعد التمييز في باب (نعم امرءا هرم) وشبهه فاعل بنعم، ولا ضمير فيها أصلاً وكذلك ما ذكره من الإجماع في باب البدل ليس بصحيح، بل فيه الخلاف[٣٣]

قال أبو عبد الله الشلوبين الصغير(٦٧٠هـ):((أما ما رجحوا به من أن الإضمار قبل الذكر موجود في غير هذا الباب كباب نعم وباب الأمر والشأن، وأن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لم يوجد إلا في هذا الباب خاصة- فليس بباب ترجيح؛ لأن المعنى الذي اختص به الإضمار قبل الذكر مفقود في بابنا))[٣٤]

واحتج للبصريين بأن أكثر السماع على إعمال الثاني، وبه نزل القرآن الكريم في مواطن عدة، ومن ذلك قوله تعالى﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [٣٥] وقوله تعالى ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [٣٦] ،وقوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[٣٧] ، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [٣٨] ، وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾[٣٩] .

وفي الحديث ((إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل))[٤٠] .

ولو كان على إعمال الأول لكان: (أفرغه، واقرؤوه، ويفتيكم فيها في الكلالة، وكذبوا بها، و كما ظننتموه، أو غضب عليهم سبطاً) لأن المعمول مقدر الاتصال بعامله، فيلزم تقدير تقدمه على العامل الثاني، ولو كان في اللفظ كذلك لاتصل به ضمير المعمول، ووجب إبرازه إن كان مرفوعًا في حال التثنية والجمع، ومنصوبًا ومجرورًا على المختار[٤١]

والذي أراه في هذه المسألة أن ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح، لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل

فإعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة فلا ينبغي ترجيح الأسبق في هذه المسألة

ثانيا : جواب الشرط والقسم عند اجتماعهما

تناول النحويون مسألة اجتماع الشرط والقسم وجواب كل منهما فإذا اجتمع الشّرطُ والقسَمُ اكتُفيَ بجواب أحدهما عن جواب الآخر. وقد اختلفوا في هذه المسألة إلى أقوال وآراء عدّة .

فذهب أبو اسحاق الشاطبي (٧٩٠ هـ) إلى أن ترجيح السابق من الشرط والقسم ليس مطلقا، بل ذلك ما لم يكن الشرط امتناعيا، وهو الشرط بـ(لو) أو (لولا) فإنه إذا كان بأحدهما فالحكم للشرط وحده، تقدم على القسم أو تقدم القسم عليه[٤٢]

ويرى ابن الحاجب (٨٩٨ هـ) إلى أنه إذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط، لزمه الماضي لفظا أو معنى، كان الجواب للقسم لفظا، مثل: والله إن أتيتني أو إن

لـم تـأتني: لأكرمنـك، وإن توسـط بتقـدم الشـرط أو غيـره، جـاز أن يعتبـر، وأن يلغـى، كقولـك: أنـا والله إن تـأتني آتـك وإن أتيتنـي لآتينـك، وإن أتيتنـي فـوالله لآتينـك، وتقـدير القسم كاللفظ به، مثل: لئن اخرجوا و: إن أطعتموهم(٤٣)

فـابن الحاجـب هنـا يوجـب الجـواب للقسـم اذا كـان لـه السـبق فـي الكـلام ، وان لـم يكن سابقا جاز أن يعتبر وأن يلغى

وذكـر أيضـا أنـه إذا تقـدم القسـم أول الكـلام، ظـاهرا أو مقـدرا، وبعـده كلمـة الشـرط، سـواء كانـت (إن) أو (لـو) أو (لـو لا)، أو أسـماء الشـرط، فـالأكثر والأولـى: اعتبـار القسـم دون الشـرط، فيجعـل الجـواب للقسـم ويسـتغنى عـن جـواب الشـرط، لقيـام جـواب القسم مقامه (٤٤)

فالشـرط إذا تقـدم، مـثلا، فالاعتمـاد فـي الكـلام إنمـا هـو عليـه، والقسـم جيـئ بـه بعـد ذلـك للتوكيـد، فصـار كـالملغي إذ لـم يعـتن بـه فيقـدم، فصـار الجـواب إذن لمـا اعتمـد هـو الشرط فاستحق الجزم، صار على حكم ما لو لم يكن هناك قسم.

وكـذلك إذا عكسـت الأمـر فقـدمت القسـم صـار هـو المعتنـى بـه المقـدم، فاسـتحق الجـواب، فلـم يصـح الجـزم، ودخـل الشـرط بعـد ذلـك مـن حيـث كـان جـواب القسـم معلقـا عليه(٤٥)

قـال أبـو حيـان : ((وإذا أغنـى جـواب القسـم عـن جـواب الشـرط لـزم أن يكـون جـواب القسـم مسـتقبلاً، لأنـه مغـن عـن مسـتقبل ودال عليـه، ولـزم أن يكـون فعـل الشـرط بصـيغة الماضـي أو منفيًـا بـ (لـم)، فـلا يجـوز أن تقـول: والله إن يقـم زيـد لأقـومن ولا والله إن لا يقـم زيـد لأقـومن، ولا والله إن قـام زيـد لقمـت، إلا أن يكـون الماضـي وقـع موقـع المسـتقبل كقولـه تعـالى: ﴿ولـئن أرسـلنا ريحـا فـرأوه مصـفرًا لظلـوا﴾(٤٦) أي لـيظن وهو قليل))(٤٧)

وزعـم الفـراء(٤٨) ، وتبعـه ابـن مالـك(٤٩) : أنـه يجـوز أن يكـون الجـواب للشـرط مـع تقـدم القسـم عليـه فتقـول: والله إن قـام زيـد يقـم عمـرو، فيسـتغنى بجـواب الشـرط عـن جواب القسم، ويكون جواب القسم محذوفًا لدلالة جواب الشرط عليه(٥٠) كقوله (٥١):

لئِن كَانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقًا ... أَصُمْ فِي نهار الْقَيْظِ للشَّمسِ بادِيَا

وكل هذا اذا لم يسبق بذي خبر ، فان سبق بذي خبر فالجواب للشرط تقدم أو تأخر ، يقول ابو حيان: ((وإن تقدم على القسم والشرط طالب خبر، فالجواب لأداة الشرط دون القسم، وسواء تقدم القسم على الشرط، أم تقدم الشرط على القسم مثال ذلك: زيد والله إن يزرنا نزره، وزيد إن يزرنا والله نزره))[٥٢]

ويرى ابن مالك أنه لو تقدم عليهما ذو خبر استغني بجواب الشرط؛ تقدم على القسم، أو تقدم القسم عليه، وكان الشرط حقيقا بأن يغني جوابه مطلقا؛ لأن تقدير سقوطه مخل بالجملة التي هو منها وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ ففصل الشرط؛ فلزم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدم عليه وعلى الشرط ذو خبر[٥٣] .

ويذهب ابن مالك إلى أنه إن لم يتقدم عليها ذو خبر وأخر القسم وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط، وإن أخر الشرط استغني في أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم؛ كقوله تعالى:﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّـهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾[٥٤]، ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره[٥٥]. ومن شواهد ذلك قول الفرزدق[٥٦]: –

لئن بلّ لي أرضي بلالٌ بدفقةٍ من الغيث في يُمنى يديه انسكابُها

أكنْ كالّذي صاب الحَيا أرضه الّتي سقاها وقد كانت جديباً جنابًها

فيرى ابن مالك أن سقوط الشرط مخل بالجملة بينما تقدير سقوط القسم غير مخل لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ.

وكلام ابن عصفور يخالفه؛ لأنه لا يتعين عنده أن يكون الجواب للشرط وان تقدم عليه ذو خبر، فلم يجعل الجواب متعينا للشرط، بل ذلك عنده من الجائز الفصيح

وقد ذكر في شرحه لكتاب جمل الزجاجي أن الجواب يكون للمتقدم دون أن يتعرض إلى تفصيل في ذلك[٥٧]

ويـذهب البطليوسـي (٥٢١هـ) إلـى أنـه يجـوز فـي قولـك : أنـا والله إن تـأتني آتـك ، أن تبنـي علـى المبتـدأ فتقـول: آتيـك، وتحـذف جـواب الشـرط والقسـم؛ لتقـدم الـدليل، وأن تبنـي علـى القسـم أي فتقـول: لآتينـك؛ فالجملـة مـن القسـم والشـرط فـي موضـع خبـر المبتدأ، وأن تبني على الشرط؛ فالشرط وجوابه خبر للمبتدأ[٥٨]

وأجـاز بعضـهم أن يحـذف جـواب الشـرط والقسـم، ويكـون ذلـك الفعـل مرفوعًـا خبـرًا عـن المبتدأ فتقول: زيد والله إن أكرمته يكرمك، وزيد إن أكرمته والله يكرمك[٥٩]

وقـد اسـتثنى ابـن مالـك مـن الشـرط الـذي يجـامع القسـم الشـرط الامتنـاعي وهـو الـذي تكـون فيـه الأداة (لـو) أو (لـولا)، فقـال: إن الجـواب حينئـذ يتحـتم أن يكـون للشـرط لا للقسم سواء تقدم القسم أم تأخر، وسواء تقدمهما ذو خبر أم لم يتقدم .

واختلـف النحويـون فـي هـذه المسـألة ،هـل الجـواب للشـرط علـى سـبيل الوجـوب أو الجـواز ، فـذهب ابـن مالـك إلـى الوجـوب[٦٠] و ذهـب ابـن عصـفور إلـى خـلاف ذلـك فلـم يجعـل الجـواب متعينـا للشـرط، بـل ذلـك عنـده مـن الجـائز الفصـيح[٦١] وذهـب أبـو حيان إلى أن الجواب للشرط على سبيل الجواز وليس الوجوب[٦٢]

والـذي أراه فـي هـذه المسـألة جـواز أن يكـون الجـواب لاحـدهما تقـدم أو تـأخر ، والـذي يحـدد الجـواب هـو المقصـود فـي الكـلام ، فـان كـان الشـرط هـو المقصـود بـالكلام يكـون الجواب له ، وان كان القسم هو المقصود بالكلام كان الجواب له

ثالثا : تقديم الحال على عاملها اذا كان ظرفا أو شبهه

فـي تقـديم الحـال علـى عاملهـا اذا كـان ظرفـا أو شـبهه خـلاف :مـذهب سـيبويه: المنـع مطلقا، أي: صريحة كانت الحال أو غير صريحة[٦٣].ومذهب الأخفش (٢١٥هـ) والكسائي والفراء: الجواز مطلقا [٦٤].والمذهب الثالث، ونسب إلى ابن برهان(٤٥٦هـ): التفصيل بين أن يكون الحال ظرفا أو شبهه فيصح التقديم، أو غير ذلك فيمتنع[٦٥]. والخلاف المذكور جار

فيما إذا تقدّمت الحال على عاملها المذكور فقط دون المسند إليه نحو: زيد قائما عندك، أو في الدار، أمّا إذا تقدّمت عليهما فهي ممتنعة بلا خلاف نحو: قائما زيد في الدار[٦٦] .

ولهذا قال ابن مالك: مسبوقا بمخبر عنه فجعل السبق قيدا في الجواز[٦٧] ، فجعل ابن مالك السبق شرطا من شروط تقديم الحال .

وقد أجاز الأخفش تقدِيم الْحال على العَامِل إِذا كَانَ ظرفا بِشَرْط أَن تسبق بالْمُبْتَدَأ كَقَوْلِك : زيد قَائِما فِي الدَّار ، وَتقدم الظّرْف عَلَيْهِمَا كَقَوْلِك: فِي الدَّار قَائِما زيد

واستدلّ الأخفش ومن وافقه بقراءة بعض السلف:﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾[٦٨] بنصب (مطويات) على الحال .

فجاز تقديم الحال على العامل لأنها سبقت بمخبر عنه وهو من القيود التي وضعها النحويون ومنهم ابن مالك لجواز التقديم

وَلَا يجوز عِنْد الْجَمِيع : قَائِما زيدٌ فِي الدَّار ، وَلَا قَائِما فِي الدَّار زيد [٦٩]

فأما مع تأخير المبتدأ عن الحال، فإنه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز: (قائما زيد في الدار) ولا (قائما في الدار زيد) اتفاقا[٧٠] ، وذلك لاختلال شرط السبق الذي وضعه النحويون .

وقد خالف ابن جني(٣٩٢هـ) هذا الرأي فلم يجز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور وإن سبقت بمبتدأ فيقول : وَلَو قلت : زيد قَائِما فِي الدَّار لم يجز ،لِأَن الظّرْف لَا يتَصَرَّف وَتقول: مَرَرْت بزيد جَالِسا وَلَو قلت مَرَرْت جَالِسا بزيد وَالْحَال لزيد لم يجز لِأَن حَال الْمَجْرُور لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ[٧١]

وذكر ابن طاهر(٥٨٠هـ) أن النحويين لم يختلفوا في امتناع ، قائمًا زيد في الدار، وليس ما ذكره بصحيح، فإن الأخفش أجاز في قولهم: فداء لك أن يكون (فداء) منصوبًا على الحال، والعامل فيه لك، وهو نظير قائمًا في الدار زيد .

وأجاز ابن برهان التقديم إذا كانت الحال ظرفًا، أو مجرورًا، والعامل فيها ظرف، أو مجرور ، قال في قوله تعالى:﴿هنالك الولاية لله الحق﴾[٧٢] ((هنالك ، ظرف في موضع حال، والولاية مبتدأ، والخبر لله، وهو عامل في هنالك التي هي الحال))[٧٣].

وما أجازه ابن برهان في قوله: إن هنالك ظرف في موضع الحال، هو خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيون . وفي إعراب (هنالك) أوجه كثيرة ذكرها المفسرون والنحويون .

يقول مكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ) ((قوله ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ من رفع الحق جعل الولاية مبتدأ وهنالك خبره والحق نعت للولاية والعامل في هنالك الاستقرار المحذوف الذي قام هنالك مقامه ويجوز أن يكون لله خبر الولاية ومن خفض الحق جعله نعتا لله جل ذكره ... وهنالك يحتمل أن يكون ظرف زمان وظرف مكان))[٧٤]

و زيد قائمًا في الدار أجازه أبو الحسن والكسائي، وأجازه الفراء في الشعر[٧٥]

والذي أراه في هذه المسألة جواز تقديم الحال على عاملها إن سبقت بمخبر عنه وذلك لورود شواهد كثيرة على التقديم ، أما تقديمها عليها جميعا فلا يجوز ذلك

رابعا : سبق عامل النصب في المفعول معه

ناصب المفعول معه: إما فعل نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، وإما اسم يشبهه نحو: "زيد سائرٌ والطريقَ". ومذهب سيبويه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه والظرف المخبر به ، وأجاز أبو علي في قول الشاعر[٧٦]:

..... هذا ردائي مطويا وسربالا

أن يكون العامل فيه (هذا)[٧٧] وظاهر كلام سيبويه المنع؛ لأنه قال في آخر أبوابه: وأما هذا لك وأباك فقبيح؛ لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل[٧٨]

وذكر المرادي(٧٤٩هـ) أن الجرجاني يذهب إلى أن ناصبه الواو نفسها؛ لاختصاصها بالاسم، ورُد عليه بأنها لو كانت ناصبة، لاتصل الضمير بها[٧٩] .

وما نسبه المرادي إلى الجرجاني غير صحيح ، إذ نجد الجرجاني في المقتصد يذهب إلى أن الناصب هو الفعل بتوسط الحرف ولم يشترط تقديم فعل أو شبهه [٨٠]

ويفهم من قول ابن مالك: ((بما من الفعل وشبهه سبق))[٨١] أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وهذا متفق عليه.

وأما تقديمه على مصاحبه نحو: "استوى والخشبةَ الماءُ" فمذهب الجمهور، والصحيح منعه، وأجازه ابن جني بقوله ((ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها الّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على البرد ... لكنه يجوز جاء والطيالسة البردُ؛ كما تقول: ضربت وزيدًا عمرًا، قال[٨٢] :

جمعتَ وفحشا غيبة ونميمة ... ثلاث خصال لست عنها بمرعوي))[٨٣]

فابْن جني أجَاز تقدم الْمَفْعُول مَعَه على الْمَعْمُول المصاحب متمسكاً بِهَذَا الْبَيْت وَالْأَصْل : جمعت غيبَة وفحشاً. وهو يخالف النحويين هنا .

ووصف السيرافي(٣٨٥هـ) التقديم بالضرورة القبيحة وعده من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[٨٤]

وذهب ابن الشجري(٥٤٢هـ) في أماليه أن هذا من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه[٨٥] لَا من بَاب تَقْدِيم الْمَفْعُول مَعَه

وذهب ابن عقيل(٧٦٩هـ) إلى انه يفهم من قول ابن مالك ((بما من الفعل وشبهه سبق)) أن عامله لا بد أن يسبقه فلا تقول : والنيل سرت وهذا باتفاق، أما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ، ففيه خلاف والصحيح منعه[٨٦] فيرى ابن عقيل أن السبق في العامل لابد منه ولا يجوز خلافه .

ويذكر الشاطبي أن ابن مالك أشار إلى أن الفعل في هذا الباب إنما يعمل متقدمًا، ولا يعمل متأخرًا ولا متوسطًا، لأنه قال: "بما من الفعل وشبهه سبق، يعني بسبقه لما قبل الواو وما

بعدها، وذلك: جاء البرد والطيالسة، فلو لم يسبق لكان المفهوم من الكلام أنه لا يعمل، وخلاصة ذلك عدم جواز تقدم المفعول معه على الفعل والمصاحب معًا، أو على المصاحب وحده، لأن السبق في كلامه مطلق كأنه قال (بما سبق في أول الكلام ذا النصب)، فلا يقال على هذا: والطيالسة جاء البرد، ولا: جاء والطيالسة البرد. أما منع التقديم للمفعول معه فمتفق عليه. وأما منع التوسط بين الفعل والمصاحب فحكى فيه المنع أيضًا خلافًا لابن جني(٨٧)

والذي أراه في هذه المسألة أن الرأي الراجح هو رأي ابن مالك ومن تبعه من النحويين ، فلا بدّ من سبق العامل في هذه المسألة .

خامسا : تقديم معمول خبر (ما) الحجازية على اسمها وخبرها

من شروط عمل (ما) الحجازية أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها"، فإن تقدم بطل عملها إلا إن كان المعمول ظرفًا أو" جارا و مجرورًا، فيجوز العمل كقوله(٨٨) :

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنا ... فَمَا كُلَّ حِيْن مَنْ تُوالِي مُوَالِيَا

والأصل: فما من توالي مواليًا كل حين . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَسَبْقَ حَرْفَ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ العُلَمَا(٨٩)

فيرى أنّ العلماء أجازوا في (ما) الحجازية أن يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو حرف جَرٍّ، يعنى مع مجروره، فتقول: ما بي أنت معنيًا. فأنت: هو اسمها، وخبرها: معنيًا. وبي: متعلق بالخبر، كأنه قال: ما أنت مَعْنيًا بي. ومثله قولك: ما عند زيدٌ مقيما، وما في الدار زيدٌ قائمًا. كل هذا جائز.

ويرى الشاطبي أن حقيقة السبق هو: التقديم على (ما) ولا يريدُه ابن مالك ، وإنما يريد السبقَ على الاسم والخبر فقط، اتّكالًا على أن التقديم على (ما) غير جائز ،

فلم يبق إلا السبق على الاسم والخبر. وأيضًا قد عَيّن مثالُه السبق المراد، فلم يفتقر إلى تقييده بِسَبْقِ ما بعد (ما)

وإنما أتى ابن مالك بهذه المسألة تنبيهًا على أن تقديم هذا المعمول لا يضير جواز الإعمال، بل يصحّ الإعمال مع تقديمه، وليس مثل تقديم الخبر، ولا مثل تقديم معموله إذا لم يكن ظرفا ولا مجرورًا.(٩٠)

فسبق الجار والمجرور للاسم والخبر لا يؤثر على إعمال (ما) ، ولا يريد ابن مالك السبق على (ما) لأنها لها الصدارة في هذا التركيب .أما السبق على الاسم والخبر فهو جائز .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، بعد دراسة لمسألة من المسائل النحوية ، يمكنني إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

١-الراجح في باب الاعمال الأقرب لا الأسبق لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل .

٢-السبق عند اجتماع الشرط والقسم هو الأرجح في ذكر جواب أحدهما ، فالجواب يكون للسابق منهما .

٣-وجدت أن الفراء يخالف النحويين في باب الإعمال فهو يرى أنه اذا اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، وهو ما ضعفه النحويون فلا بدّ للعامل من معمول يؤثر فيه .

٤-تبين أن الفراء وابن مالك يجيزان أن يكون الجواب للشرط وان كان الأسبق هو القسم .

٥- ظهر لي أن ابن مالك يجيز تقديم الحال على عاملها بشرط أن تسبق بالمبتدأ ،

٦- سبق الفعل أو شبهه يكون بصورة مطلقة في باب المفعول معه

٧- السبق في ما الحجازية اذا كان ظرفا او حرف جر على الاسم والخبر وليس السبق على (ما) اذ لا يجوز السبق عليها .

٨-جوز بعض النحويين أن يكون السبق للشرط مطلقا تقدم أو تأخر .

وختاما أسأل الله جلّ شأنه أن أكون قد وفقت في بحثي هذا ، وأن يرزقني السداد في القول والعمل ، والحمد لله رب العالمين في الأولى والآخرة ...

Abstract

Deference of Precession among Grammarians

Assist. Prof. Dr Nassif Jassim Mohammed Al-Rawi

University of Anbar - College of Education / Al-Qaim

The department of Arabic language

Keywords (Deference : Precession: Grammarians)

The research presented a number of grammatical issues that were built on precession. These issues are:

First: divergence in position, in which the dispute between the Basri and the Kufi schools is dealt with over the preference.

Second: The union of the condition and the oath in one position, in which I dealt with the answer of each of them and the adoption of the precession in mentioning or deleting the answer.

Third: foregrounding the adverb if the agent is an adverb or a similar one.

Fourth: The accusative agent in object with.

Fifth: foregrounding the agent of (MA) Al-Hijaziya over its subject and predicate.

الهوامش

(١) سورة يوسف آية ١٧

(٢)الصحاح ٤ / ١٤٩٣ و١٤٩٤

(٣) سورة النازعات آية ٤

(٤)ينظر : القاموس المحيط ٨٩٢

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ١٦٧

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ١٦٧ وشرح التصريح على التوضيح ١ /٤٨٣

(٧) البيت من البحر الكامل وينسب للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٦، والإنصاف ١/ ٩٥، والتذييل (٢/ ٨٠٤)

(٨) الكتاب ١ / ٧٦

(٩) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٣٦٧

(١٠) ينظر : المقتضب ٤ / ٧٣

(١١) المصدر نفسه٤ /٧٤

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٠٥

(١٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٨٦

(١٤) ينظر : التذييل والتكميل ٧ / ٧٩

(١٥)ينظر :شرح الأشموني ١ / ٤٥٠ و توضيح المقاصد ٢ /٦٣٥ و شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٥/١

(١٦) ينظر : الكتاب ٧٩/١

(١٧) التذييل والتكميل ٧ / ٧٦

(١٨) ينظر المصدر نفسه ٧ / ٧٧

(١٩) المصدر نفسه ٧ / ٧٧

(٢٠) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦ و التذييل والتكميل ٧ /٧٩

(٢١) ينظر التذييل والتكميل ٧ / ٨٠

(٢٢) ينظر : المصدر نفسه ٧ / ٨١

(٢٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ /١٦٨

(٢٤) التذييل والتكميل ٧ / ٨٣

(٢٥)المصدر نفسه ٧ / ٨٢ و ٨٣

(٢٦) ينظر : المصدر نفسه ٧ / ٨٢ و ٨٣

(٢٧) البيت من البحر البسيط وليس في ديوان زهير وهو من شواهد أوضح المسالك ٣/ ٣٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٤، وشرح التسهيل ١/ ١٦٣

(٢٨) البيت من البحر البسيط وهو مجهول القائل، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٣/ ١٣٠ وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٨، وهمع الهوامع (١/ ٦٦)

(٢٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٩ ، وينظر : التذييل والتكميل ٧ / ٨٣

(٣٠)سورة الإخلاص آية ١

(٣١) سورة طه آية ٧٩

(٣٢)التذييل والتكميل ٧ / ٨٣ و ٨٤ وينظر :تمهيد القواعد ٤ /١٧٩٠

(٣٣)التذييل والتكميل ٧ / ٨٤

(٣٤) المصدر نفسه ٧ / ٨٤

(٣٥) سورة الكهف آية ٩٦

(٣٦) سورة الحاقة آية ١٩

(٣٧) سورة النساء آية ١٧٦

(٣٨) سورة البقرة آية ٣٩

(٣٩) سورة الجن آية ٧

(٤٠) صحيح مسلم ٣ / ١٥٤٦

(٤١) ينظر التذييل والتكميل ٧ / ٨٦

(٤٢) ينظر شرح الألفية للشاطبي ٦ / ١٧٥

(٤٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٥٥

(٤٤) ينظر: المصدر نفسه ٤ / ٤٥٦

(٤٥) ينظر : شرح الألفية للشاطبي ٦ / ١٧٣

(٤٦) سورة الروم آية ٥١

(٤٧) ارتشاف الضرب ٤ /١٧٨٣

(٤٨)ينظر معاني القرآن للفراء٦٧/١

(٤٩)شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٩

(٥٠) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٨٣ وهمع الهوامع ٢ /٤٩٢

(٥١)البيت من الطويل، وقد نسبه الفراء لامرأة من بني عقيل. ينظر معاني القرآن للفراء ٦٧/١ و٢ /١٣١ وشرح الكافية الشافية ٨٩٢/١ و مغني اللبيب ١/ ٢٣٦ ، همع الهوامع ٢/ ٤٣

(٥٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٨٤

(٥٣)شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٢

(٥٤) سورة الأنعام آية ١٠٩

(٥٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٢

(٥٦) البيت من الطويل ينظر ديوان الفرزدق ١ / ٤٧

(٥٧) ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٢٩

(٥٨) ينظر : تمهيد القواعد ٦ /٣١٢٩

(٥٩) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٨٤ وتمهيد القواعد ٦ /٣١٢٩ ومعاني النحو ٤ / ١١٨

(٦٠) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٨٤ و توضيح المقاصد ٣ / ١٢٩٠

(٦١) ينظر :شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٢٩

(٦٢)ينظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٨٤

(٦٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٧٨٥

(٦٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٥٥، و شرح التصريح ١/ ٣٨٥

(٦٥) ينظر:شرح اللمع لابن برهان١/ ١٣٤و١٣٥ و ارتشاف الضرب ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٦٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٥٦

(٦٧) ينظر : تمهيد القواعد ٥ / ٢٣٠٢

(٦٨) سورة الزمر آية ٦٧، والقراءة بنصب (مطويات) على الحال لعيسى بن عمر والحسن البصري ينظر: شواذ ابن خالويه ص ١٣١، ومعاني القران للفراء ٢/ ٤٢٥.

[٦٩] ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٩٠

[٧٠] ينظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٧٧

[٧١] ينظر : اللمع في العربية ١ / ٦٣

([٧٢]) سورة الكهف آية ٤٤

[٧٣] ارتشاف الضرب٣/ ١٥٩٠ و ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب ٢٩٠/١، وشرح اللّمع لابن برهان ١٣٦/١، وهمع الهوامع ٣١٢/٢، وشرح الأشمونيّ ٢٤/٢

[٧٤] مشكل إعراب القران ١ / ٤٤٢

[٧٥] ينظر :ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٩١

[٧٦] البيت من البسيط وصدره : لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت ، مجهول القائل وهو من شواهد الأشباه والنظائر في النحو ٧/ ٧٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٨٦

([٧٧]) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ /٦٨٩ وتوضيح المقاصد ٢ /٦٦٣ وشرح الأشموني ٢/ ١٣٧

(٧٨) ينظر : الكتاب ٣١٠/١

(٧٩) ينظر : توضيح المقاصد ٢ / ٦٦٤

(٨٠)ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ص ٦٥٩ و ٦٦٠

(٨١) توضيح المقاصد ٢ / ٦٦٣

(٨٢) البيت من الطويل وهو ليزيد بن الحكم الثقفي ، ينظر : الخصائص ٢ / ٢٨٥ وخزانة الأدب ٣ / ١٣٤ والأمالي لابن الشجري ١ /٢٧١

[٨٣] الخصائص ٢ / ٣٨٥ وينظر : شرح التصريح على التوضيح ١ /٥٣١

[٨٤] ينظر : شرح أبيات كتاب سيبويه ١ / ٣٣١

[٨٥] ينظر : الأمالي لابن الشجري ١ /٢٧٥

[٨٦] ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٣

[٨٧] ينظر :شرح الألفية للشاطبي ٣ / ٣٢٤

[٨٨] البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠١.

[٨٩] ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٦٦

[٩٠] ينظر :شرح الألفية للشاطبي ٢ / ٢٢٧

المصادر والمراجع

- القران الكريم
- ارتشاف الضرب . أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ، تحقيق :غازي مختار طليمات ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م
- أمالي ابن الشجري ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ط ١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) دار الجيل - بيروت ط٥ ١٩٧٩
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي ، كنوز اشبيليا ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ط١ ١٤٢٨ هـ
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي ، ط١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي
  ، القاهرة ،ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار عالم الكتب – بيروت
- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ط١، ١٤٠٧ هـ –١٩٨٧م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- شرح أبيات كتاب سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد ، دار الفكر ، القاهرة –١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
- شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر ،ط١ ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ط١ ، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- شرح جمل الزجاجي لابي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق :فواز الشعار ، إشراف : إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م جامعة قاريونس

- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط١، ٢٠٠٨ م
- شرح اللّمع ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق : د. فائز فارس ، الكويت ، ط١ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ،ط الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب نور الدين عبد الرحمن الجامي(ت ٨٩٨ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي
- القاموس المحيط ،مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي
- مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ط الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس دار الكتب الثقافية – الكويت
- مشكل إعراب القران ، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢، ١٤٠٥
- مختصر في شواذ القران من كتاب البديع ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي ، القاهرة
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ط١
- معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين و د. محمد إبراهيم البنا. و د. عياد بن عيد الثبيتي. وآخرون ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام ، القاهرة – ط١ ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

- المقتصد في شرح الإيضاح ، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : د كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ،تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر